

جنوح الأحداث. قراءة في الظاهرة ودور المدرسة في الوقاية منها

Minors' Delinquency: A Reading in the Phenomenon and the School's Role in Preventing It

بسكري رفيقة*، مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي، (جامعة باتنة 1)

rafika.biskri@univ-batna.dz

| | | | |
|------------|--------------|------------|----------------|
| 2022-01-05 | تاريخ القبول | 2021-03-09 | تاريخ الاستلام |
|------------|--------------|------------|----------------|

ملخص

تشكل المدرسة لبنة بنائية مهمة في حياة الحدث وتقويم سلوكه، ليس فقط بوصفها قوة وقائية يمكن أن تحول بين الحدث وبين الجنوح، أو كقوة علاجية من الممكن أن تلعب دورا ناجحا في تقويمه إذا جنح، ولكنها أيضا قد تكون سببا في خلق بعض حالات الجنوح، لأن بوادر الانحراف لدى الطفل غالبا ما تظهر في المدرسة، من خلال تصرفاته كتمرده وعدم استيعابه للدروس والتسرب المدرسي، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد دور المدرسة في كشف هذه البوادر ومواجهتها بطرق احترازية وقائية.

وتم التوصل إلى كون المدرسة مرحلة مهمة في بناء شخصية الفرد، فيؤثر ويتأثر بكل ما يحيط به، وهنا يأتي دور المعلم والطاقم الإداري والأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين في مراقبته وتقويم سلوكه لحمايته من الانحراف والجنوح وذلك مع التنسيق المتواصل مع الأسرة.
الكلمات المفتاحية: الحدث؛ جنوح الأحداث؛ الوقاية؛ المدرسة.

Abstract

School constitutes a constructive stage, and a distinct role in the life of a minor, not only as a preventive force that can prevent a juvenile and between delinquency, or as a therapeutic force that may play a successful role in correcting it if it is misdemeanor, but it may also be a cause of some delinquency cases because the signs of deviation in the child often appear in the school, through his actions such as his rebellion and lack of understanding of lessons and school dropout. This research paper aims to define the school's role in detecting these signs and confronting them with precautionary and preventive methods. This study used the descriptive approach to describe the phenomenon of juvenile delinquency and the school's relationship with it, and the analytical method for analyzing the reality of the phenomenon and determining its causes. It was concluded that school is an important stage in building the personality of the individual, so he affects and is affected by everything that surrounds him, and here comes the role of the teacher, administrative staff, social workers and psychologists in monitoring him and evaluating his behavior to protect him from delinquency and delinquency, with continuous coordination with the family.

Keywords: Minor; delinquency; prevention; school.)

* المؤلف المرسل

مقدمة

إن الجريمة ليست فقط عبارة عن تصرف مادي يصدر عن الجاني، وإنما تنم أيضا عن خلل اجتماعي في العلاقات المختلفة والأوضاع السائدة؛ لذلك ومن أجل منع وقوع الجرائم والوقاية منها، يجب توجيه الاهتمام إلى البناء الصحيح لعدة لبنات اجتماعية تربوية أخلاقية: لإعداد شخص متوازن، وخلق انسجام مادي ومعنوي في المجتمع.

تلعب المدرسة دورا فعالا في التأثير على الأحداث، فتشكل المدرسة على العموم للحدث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خطأ دفاعيا، وحيزا وقائيا؛ نظرا لما تلعبه من دور إيجابي في تقويم الطفل، وتزرع فيه مقومات تبعده عن الانحراف والانزلاق إلى عالم الجريمة.

ومن خلال هذه الدراسة، سنحاول إبراز دور أهم لبنة في بناء الشخصية الإنسانية، وفي إرساء القواعد السليمة للعلاقات بين الأشخاص، وهي البيئة المدرسية، أو المدرسة ودورها في الوقاية من جنوح الأحداث التي تعدّ واحدة من توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

والإجابة عن الإشكالية الرئيسية: ما هو دور المدرسة في الوقاية من ظاهرة جنوح الأحداث؟

وتندرج ضمنها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي لجنوح الأحداث؟
 - ما هو دور المدرسة في كشف مظاهر الانحراف والجنوح؟
 - ما هي واجبات المدرسة في المعالجة والتقييم؟
 - ما هي رسالة المدرسة في ميدان التوجيه التربوي والنفسي؟
- وللإجابة على هذه التساؤلات، اعتمدنا تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، يتضمن الأول الإطار المفاهيمي لأهم المفاهيم المرتبطة بالموضوع، والثاني، دور المدرسة في كشف مظاهر الجنوح ومعالجتها، وفق المنهج الوصفي، حيث وصف ظاهرة جنوح الأحداث وعلاقة المدرسة بها، والمنهج التحليلي حيث تحليل واقع الظاهرة وتحديد أسبابها، وتقييم النتائج، ووضع مقترحات وتوصيات بشأن مشكلة جنوح الأحداث ودور المدرسة في مواجهتها.

المحور الأول: جنوح الأحداث

المفهوم والأعراض والأسباب: أولا: المفهوم العام للوقاية من الجريمة

تعدّ الجريمة ظاهرة اجتماعية تصاحب كافة المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة، ويصفها البعض بأنها سلوك اجتماعي مضاد للمجتمع، ومخالف للقانون وثقافة المجتمع، وهي على هذا الأساس توجد في كل المجتمعات مع اختلاف ملامحها من مجتمع لآخر.

وعلى ذلك، فإنه من الضروري التصدي للجريمة، من خلال العمل على مكافحتها والحد من تغلغلها في المجتمعات الآمنة، ولا يتأتى هذا إلا من خلال العمل على الوقاية من الجريمة. وقد تعددت مفاهيم الوقاية من الجريمة، ولعل من أبرزها ما يلي (السعود، 2003، صفحة 01) ذهب البعض إلى أن الوقاية من الجريمة هي " مجموعة من التدابير الوقائية التي يجب أن تتخذ لمنع حدوث الجريمة، وبخاصة لدى الأشخاص ذوي الميول الإجرامية الخطرة، أو التي تنذر حالتهم الاجتماعية بارتكاب الجريمة في المستقبل ".
وذهب جانب آخر إلى أنها " مجموعة من الإجراءات للوقاية من الجريمة من خلال التوجيه التربوي للأفراد، والتأثير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عبر سياسة إنمائية تتيح حياة كريمة للأفراد

وهناك عدة اتجاهات حديثة للوقاية من الجريمة، وهذه الاتجاهات ليست منفصلة، بل هي مترابطة ومتسقة ويجب أن تنفذ في آن واحد. (السعود، 2003، صفحة 03)

الاتجاه الأول

يهدف إلى الوقاية من الجريمة من خلال تصميم البيئة وتغييرها تغييراً من شأنه تقليل فرص ارتكابها لتثبيط عزم المجرمين المحتملين.
ولتحقيق هدف الوقاية من الجريمة من خلال هذا الاتجاه، يرى البعض أن ارتكاب الجريمة ليس مرتبطاً فقط بالسمات البيولوجية والنفسية للمجرم، ولا العوامل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، بل يركز أيضاً على العوامل الموقفية التي تؤثر على ارتكاب الجريمة.

والوقاية من الجريمة — وفقاً لهذا الاتجاه — تتحقق من خلال إعادة النظر في أساليب تخطيط المدن والتصميمات المعمارية على نحو يصعب ارتكاب الجرائم، أو يقلل فرص ارتكابها.

الاتجاه الثاني

يهدف هذا الاتجاه إلى اتخاذ تدابير وقائية فعالة لحماية ضحايا الجريمة المحتملين، حيث أظهرت الدراسات والبحوث أهمية دور المجني عليه في ارتكاب الجريمة، فالمجني عليه في كثير من الأحيان يخلق بسلوكه وأفعاله هذه المغريات، وهذه المنبهات التي ستحت المجرم الكامن على التحرك وستدفعه إلى الانقضاض على فريسته.
ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن من الواجب اتخاذ تدابير وقائية فعالة لحماية ضحايا الجريمة المحتملين بشتى الطرق مثل استخدام وسائل الإعلام والتوعية والتعليم بهدف تغيير سلوكهم، أو حثهم على أخذ الاحتياطات الواجبة لحماية أنفسهم وأموالهم ضد الاعتداء (زيدومة، 2007، صفحة 10) .

الاتجاه الثالث

يهدف الاتجاه الثالث إلى العمل على إجراء تغييرات اجتماعية جذرية، فقد ثبت من خلال التجارب التاريخية أن الجريمة الناتجة عن المشكلات الاجتماعية لا يمكن حلها بقانون العقوبات، حيث إن هناك بالفعل جرائم (كإدمان المخدرات) لم تفلح القوانين والعقوبات الشديدة القسوة في القضاء عليها أو الحد منها، ويتطلب علاج مثل هذه المشكلات حلولاً اجتماعية تعالج الجذور، وتسعى إلى منع الأسباب والظروف التي تخلق الدوافع لارتكاب الجرائم.

ثانياً: الإطار المفاهيمي لجنوح الأحداث

1/ مفهوم الحدث: أ- الحدث لغة

الشباب صغير السن، فإن ذكرت السن قيل حديث السن، وغلما ن حدثان أي أحداث، والطفل بكسر الطاء مع تشديديها، يعني الصغير من كل شيء، عينا وحدثا، وكلمة الطفل تطلق على الذكر والأنثى والجمع أيضا. (محمد، 2015، صفحة 44)

أ- الحدث اصطلاحا

إنه شخص لم تتوفر له ملكة الإدراك والاختيار؛ لقصور عقله عن إدراك حقائق الأشياء، ولا يرجع هذا القصور في الاختيار إلى علة أصابت عقله، وإنما مرد ذلك إلى عدم اكتمال نموه، وضعف في قدرته الذهنية والبدنية؛ بسبب سنه المبكرة، فليس في استطاعته بعد وزن الأمور بميزانها الصحيح وتقديرها حق التقدير. (الشواربي، 2003، صفحة 42)

فالحدث في القانون ليس هو الصغير على إطلاقه، وإنما يعتبر المرء حدثا أمام القانون في فترة زمنية محددة، وتبدأ من سن التمييز التي تنعدم في المسؤولية الجزائية، وهي سن السابعة من العمر فما فوق، وتنتهي ببلوغ السن التي حددها القانون للتمييز، وهي الثامنة عشر. (نبيه، 2009، صفحة 16)

2/ مفهوم جنوح الأحداث

المفهوم الاجتماعي للجنوح أو الانحراف يعني كل سلوك ينطوي على انتهاك التوقعات أو القيم والمعايير الاجتماعية، سواء أكان ذلك سلوكا معاقبا عليه جنائيا أو لا. (جدعون، 2010، صفحة 74)

إن الحدث الجانح هو الحدث المنحرف، وحينما يتكلم القانون عن الحدث المنحرف، فإنما يعني الجانح، والعكس صحيح، فالجنوح أو الانحراف من الوجهة القانونية هو تعبير عام يشمل إجرام الأحداث الفعلي، وكذلك حالات التعرض للوقوع في الإجرام.

1. ويبدو العالم أوجست أوكهورن أكثر بساطة وأوفر إيضاحا فيما يتعلق بتحليله للانحراف. حيث يرى بأن الحدث المنحرف في بداية أمره يكون

كائنًا حيًا لا اجتماعيًا يطلب إشباع حاجاته الغريزية إشباعًا بدائيًا مباشرًا، دونما اهتمام بالعالم المحيط به. (بن الشيخ، 1990، صفحة 21)

ويقصد بجنوح الحدث، إقدامه على ارتكاب جريمة كالسرقة أو الإيذاء أو القتل، ويسمى الحدث الذي يرتكب هذه الأفعال بالحدث الجانح، ويجب تقديمه للمحاكمة وإيداعه في مؤسسة إصلاحية.

يرتكب الأحداث العديد من الجرائم على اختلاف أنواعها، كالسرقة والمشاجرات وتوزيع المخدرات وتعاطيها وأعمال منافية للأخلاق والقتل غير العمد والقتل العمد. (بقيادة، 2008-2007، صفحة 35)

3/ أسباب جنوح الأحداث

من المؤكد أنه لا يمكن فهم ظاهرة جنوح الأحداث وإيجاد حلول لها، إلا بفهم أسبابها، فالحدث المنحرف إنسان عادي، إلا أن تواجهه أمام ظرف أو ظروف معينة أدت به إلى هذا الانحراف.

لهذا يجب أن نبحث في أسباب جنوح الأحداث، والعوامل التي تساهم في اتجاههم إلى الجريمة، وتمهد للجنوح من خلال عدة عوامل ومؤثرات أهمها:

أ- الأسرة

الأسرة هي أساس بناء شخصية الفرد، حيث تتكون في ظلها وخلال السنوات الأولى من عمر الحدث النماذج الأساسية للتفكير والشعور والعادات والقيم التي تظهر تأثيرًا واضحًا ومستمرًا على حياته في المستقبل، فالعائلة بعدم استقرارها قد تنشئ الحدث على عدم الاستقرار فيما بعد، وتنمى لديه الشعور بالاضطراب الذي يمكن أن يؤدي به إلى التشرذم والانحراف. (بختي، 2014، صفحة 21).

• غياب الأبوين عن المنزل

إن غياب أحد الأبوين أو كليهما عن المنزل وتوجيه تصرفات الأبناء، لأي سبب من الأسباب (عمل دائم، سفر متكرر، طلاق....) له تأثير على تربية الحدث ومراقبته، فأغلب المنحرفين من الأحداث هم من أسر مفككة (بقيادة، 2008-2007، صفحة 128)

• غياب دور الأم في المنزل

حيث يترتب على غيابها خارج المنزل انشغالها وقلة إشرافها ومتابعتها لتصرفات أبنائها، مما يؤدي بالحدث إلى الانحراف لعدم وجود مراقبة وتوجيه وتصحيح لسلوكه.

• الفقر والاضطرابات في العلاقات الأسرية

إن الفقر وتفكك الأسرة وانحلال الروابط الأسرية من أهم الأسباب التي تدفع بالحدث إلى الجنوح ويخلق فيه نفسية معقدة متوترة وتهيئة لارتكاب أول جريمة، وهذا ينعكس على سلوك الحدث الذي يكون عرضه للانزلاق السريع. (بقيادة، 2008-2007، صفحة 144)

• انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للوالدين

فالحدث الذي يعيش في بيئة يحيط بها الجهل، ويغيب عنها الوعي والإرشاد، فإنه سيقع في حبال الرذيلة والجريمة، حيث إن الأهل لا يتمكنون من توجيهه وإرشاده والتعامل بشكل مناسب مع متطلباته.

قلة المراقبة والمتابعة من الوالدين وجهلها بأساليب التربية السليمة، تتمثل في عدم متابعة ومساءلة الحدث على بعض الأخطاء والتجاوزات والسلوكيات التي يقوم بها، فيشعر بأنه غير مراقب وغير متابع، كما يعدم لديه الشعور بالمسؤولية عن تصرفاته، فينزلق باتجاه الجريمة.

كما أن جهل الوالدين بأساليب التربية السليمة، وزرع التعاليم الدينية القيمة في الأبناء يؤدي إلى إحداث خلل اجتماعي لدى الحدث، فالتربية ليست تلبية لطلبات الأبناء من مأكّل ومشرب ومأوى فقط، وإنما هي المراقبة والنصيحة والمحاسبة وزرع القيم والمبادئ السامية التي يتلقنها الحدث في الأسرة والمدرسة.

ب- وسائل الإعلام والاتصال

قد تسهم وسائل الإعلام خاصة البرامج التلفزيونية بدءاً من أفلام الكرتون، في شيوع ظاهرة العنف عند الأطفال أو في تنميتها وتطويرها، يعلم الأطفال والشباب سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعض الأساليب المناسبة لظهور العنف، كما ويساعد على تخفيف الإحساس بالخطأ، وبالتالي يظهر العنف كظاهرة مألوفة وكأنها طابع العصر الحالي.

ج- أسباب تتعلق بالحدث

قد تتعلق أسباب الجنوح بالحدث ذاته، كحب الاستطلاع وحب المغامرة ورؤية العالم المجهول، وهنا يقع الجانح في المحظورات كأن يقوم بممارسة بعض الممنوع على سبيل التجربة مثل شرب الدخان وشرب المخدرات، أو أن يعيش الحدث حياة الاتكالية، ويشعر أن وجوده وعدمه سواء، مما يدفعه لاتباع أساليب لفت انتباه المجتمع بوجوده وهي الجريمة.

(بختي، 2014، صفحة 41)

د- المدرسة

المدرسة مهمة في تكوين الطفل وحياته، فنجاح الأطفال أو فشلهم يتوقف على إمكانياتهم الذهنية، وعلى نوع المعاملة التي يتلقونها في المدرسة سواء من المعلمين أو من زملاء الدراسة.

وستتناول هذا السبب بالتفصيل فيما يلي من الدراسة.

المحور الثاني: دور المدرسة في كشف مظاهر الانحراف والجنوح ومعالجتها

تلعب المدرسة دورا فعالا في التأثير على الأحداث، فتشكل المدرسة على العموم للحدث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حيزا وقائيا؛ نظرا لما تلعبه من دور إيجابي في تقويم الطفل، وتزرع فيه مقومات تبعده عن الانحراف.

أولا: الدور الوقائي للمدرسة

إن المهام والواجبات التي تضطلع بها المدرسة يمكن أن تجعل منها مؤسسة وقائية وتعليمية، وتتمثل الوظيفة الأساسية للتعليم في توصيل المعارف والمهارات للأشخاص في تدعيم الاتجاهات والقيم المرغوبة. والنظام التعليمي الناجح هو الذي يواجه الماضي عندما ينقل التراث الثقافي إلى الطلاب، ويواجه المستقبل عندما يهتم بتطوير خبرات الطلاب ومهاراتهم وسلوكهم الاجتماعي، وأهم هدف له هو أن يضع الفرد في وضع يتسم بالثقة والضبط العقلاني الذاتي.

وبجانب التعليم والتدريس الذي تقوم به المؤسسة التربوية، فإنها تقوم بإعداد الشباب من الناحية الشخصية أيضا، بالرغم من تأكيد عدد كبير من الباحثين على دور العائلة في بلورة شخصية الفرد وتكوين طبيعته الأصلية.

تقوم المدرسة بتهديب سلوك الفرد وتكوينه وتنظيمه وتوجيهه بصورة صحيحة ووقائية من المخاطر التي تشتت أفكاره وإرادته، وتسبب الضعف في شخصيته. كما تساعد على زيادة وعي الأفراد واستثمارهم للموارد المتاحة، وتعميق إدراكهم ودورهم في المسؤولية تجاه الجماعة التي ينتمون إليها، وعلى هذا الأساس فإنها تغرس فيهم منظومة من القيم الأخلاقية والسلوكية.

تعدّ المدرسة مجتمعا كبيرا نسبيا، بالنظر إلى مجتمع الطفل الأول وهو الوسط العائلي، فإذا تعثر الاندماج في الوسط المدرسي، فإن الطفل سيبدأ بالشعور بعدم التكيف الذي قد يكون بادرة للانحراف، ثم الجنوح.

وهنا قد تظهر عدة مظاهر وتصرفات على الطفل أهمها (ديلمي، 2013، صفحة 07) :

-اتخاذ موقف انعزالي وانطوائي.

-اتخاذ موقف عدائي تجاه زملائه أو تجاه المعلم أو في تجاه معدات المدرسة (تخريب أو

سرقة).

-اتخاذ موقف هروبي، فيلجأ الطفل إلى التسرب المدرسي، والهروب والتنقيب عن

المدرسة، وفي هذا الصدد وضع المؤتمر القومي لانحراف الأحداث في الولايات المتحدة في تقريره الذي وضعه في شأن مسؤولية المعلم في كشف مظاهر السلوك غير المتكيف ومواجهته والمساهمة في علاجه عدة أسئلة يمكن للمعلم أن يتساءلها من أجل سرعة اكتشاف بوادر الانحراف لدى التلميذ؛ حتى يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب وأهمها: (بقادة، 2007-2008، صفحة 144)

- هل التلميذ فاشل في دراسته.
- هل يتغيب كثيرا من دون إذن.
- هل هو في حالة صحية جيدة.
- هل هو مرغوب فيه في المنزل أو في فناء المدرسة أو داخل الفصل.
- هل يخالط غيره من التلاميذ الفاسدين.
- هل يعيش في منطقة من مناطق الانحراف.
- هل تبدو عليه مظاهر الفقر والحاجة.
- هل يعيش في منزل مكتظ وخال من وسائل الراحة.
- هل انحدر من أسرة منهاره ماديا أو هجرها عائلها.
- هل تعمل أمه خارج المنزل.

ثانيا: المؤشرات وبوادر الانحراف في الوسط المدرسي

يجب على المعلم إدراك أن التلميذ في بعض الأحوال، وبظهور بعض المؤشرات والعوامل أنه يحتاج إلى رعاية خاصة، وأهم هذه العوامل:

1/ التسرب المدرسي

حددت منظمة اليونسكو المتسرب بأنه: "التلميذ الذي يترك المدرسة قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة الدراسية التي سجل فيها". (سعيد جميل، 1988، صفحة 27)

فالانقطاع عن المدرسة غالبا ما يلغي نهائيا مسؤوليتها تجاه الطفل وبصورة مطلقة، هذا الانقطاع الذي يترك الطفل حرا لالتقاط كافة الأنماط السلوكية الجانحة خارج المدرسة، بعيدا عن رقابة الأسرة والمدرسة. (بقيادة، 2007-2008، صفحة 128)

وللمدرسة نظام معين في العملية التربوية، لذا لابد من تقديم رعاية مناسبة للتلاميذ والشباب في هذه المرحلة؛ لكي يستطيعوا مواصلة العملية التربوية، وغالبا ما يرجح زيادة تسرب الأطفال من المدارس إلى إهمال طرق الرعاية في هذه المدارس، وعدم فهم المدرسين لطلابهم، وسوء المعاملة من قبل المدرسين والمعلمين في بعض الأحيان.

وحسب موقع جريدة المحور اليومي (نسناس، 2017)، فإن الوضع ينم عن أرقام مخيفة باتت تنشرها مختلف المصالح والهيئات المعنية للتحسيس ودق ناقوس الخطر، بعد كل ما بات يهدد المدرسة الجزائرية، وبخاصة مع تنامي ظاهرة العنف الجسدي واللفظي التي راح ضحيتها عشرات التلاميذ، وكذا الأساتذة على حد سواء، ولا تقل ظاهرة التسرب المدرسي خطرا، حيث إن نتائجها وخيمة على سلوك الطفل؛ لأنها تفتح له باب الانحراف والجريمة والعنف، وبخاصة أن فئة الأطفال تحتاج للرعاية والتكفل بها.

وبلغة الأرقام، أكدت مصالح مكتب حماية الطفولة بالمديرية العامة للأمن الوطني أنه تم منذ شهر جانفي حتى أفريل من السنة الجارية تسجيل ما يقارب 2018 حدثا متورطا في

مختلف أنواع الجرائم، من بينهم 85 بنتا، حيث إن سن هؤلاء المتورطين من الأحداث يتراوح بين أقل من 10 سنوات إلى 18 سنة، كما أشارت المصالح ذاتها إلى أن آخر الإحصائيات المسجلة في الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2017 تؤكد أن 1280 طفلا في حالة خطر. ومن جانب آخر، أكد متخصصون اجتماعيون أن ارتفاع إحصائيات نسبة الدخول المدرسي خلال السنوات الأخيرة بالجزائر، لا يعكس حقيقة تدني أو انخفاض أو حتى التقليل من أهمية نسبة التسرب المدرسي التي لها تأثير سلبي على هذه الفئة؛ لأنهم في سن حساس يحتاج إلى الاهتمام وتلقين المهارات الأساسية وتوجيه أفكارهم بطريقة بناءة، وإبعادها عن الظواهر السلبية التي تهدد فكر وجسد الطفل. وفي سياق متصل، أكد المتخصصون الاجتماعيون أن الرسوب يؤدي إلى التسرب المدرسي، حيث ينتاب الأطفال نوع من الانتقام وعدم قبول المدرسة التي رفضته، مما يجعله يحوم دائما حول المدرسة؛ لتتكون لديه بعض السلوكيات من طرف فئة مرتبطة بهذه النظرة السلبية للمدرسة وبناتئجها، وهو ما يؤدي إلى العنف بصفة عامة، أي أنها محاولة انتقام من المحيط المدرسي الذي برأيه يكون السبب في فشله.

أ- أسباب التسرب المدرسي

ترجع الدراسات التسرب المدرسي إلى عدة عوامل. أهمها: (بقادة، 2007-2008، صفحة 128)

• المعلم

يعدّ المعلم من أهم العوامل في التسرب المدرسي، وهذا الفاعل يعكس نقص تأهيل المعلم في مجال التعامل مع الطفل، كأن يستعمل القسوة في التعامل مع التلاميذ فيكون ذلك سببا في هروب التلاميذ من المدرسة؛ لذلك يفترض في المعلم أن يكون ملما بأساليب التدريس الجيد وأليات التعلم الفعالة؛ لإحداث تجارب مع التلاميذ، وتركيزهم في أثناء الدرس. كما يجب على المعلم أن يكون مدركا للمفاهيم المتعلقة بمجال علم النفس وكيفية التعامل مع التلميذ، وتهذيبه وترسيخ القيم المدنية والأخلاقية لديه.

• المناهج التربوية

يشترط في المناهج التربوية أن تكون واضحة، وتعكس العلاقة بينها وبين الحاجات التربوية للتلميذ واهتماماته وقدراته؛ لأن هذه المناهج تعد لتعليم الأطفال؛ بهدف اكتسابهم أنماطا من السلوك، أو تعديل سلوكيات أخرى قد اكتسبوها، وبالتالي فإن قصور هذه المناهج قد يؤثر سلبيا على سلوك التلميذ، وبخاصة تلك المناهج التقليدية الراكدة الضعيفة في محتواها ووسائلها وعجزها عن استشارة التلاميذ وتشويقهم و التأثير إيجابيا عليهم (سعيد جميل، 1988، صفحة 44)، كما أن أسلوب التقويم يلعب دورا مهما .

• عوامل خاصة بالتلميذ

هي عوامل تتعلق بمستوى ذكائه وقدراته العقلية التي تساهم في تسهيل أو تصعيب عملية الاستيعاب.

إضافة إلى عوامل نفسية تتعلق بمدى التوازن النفسي والنضج الانفعالي لدى التلميذ؛ باعتبارهما أساس استقراره داخل المدرسة، وشعوره بالانتماء لها. (ديلمي، 2013، صفحة 08)

• غياب دور الأسرة

الأسرة هي أساس القاعدة التربوية للفرد، يكتسب منها عاداتها وتقاليدها وثقافتها التي لا بد أن تؤثر على سلوكه في المستقبل. فالعائلة المتماسكة السليمة تربي فردا قويا وسويا، والأسرة المفككة اجتماعيا تؤثر على سلوك أفرادها.

فارتفاع المصاريف الدراسية يشكل عائقا أمام تلاميذ الأسرة الفقيرة، فنجد أن الطفل يلجأ إلى التسرب المدرسي للبحث عن عمل خارج المدرسة، إما لتسديد متطلبات المدرسة، أو لإشباع احتياجاتهم ونفقاتهم الشخصية، وقد يكون الآباء من يدفعون أبناءهم إلى التسرب المدرسي لأجل العمل.

ويلعب انعدام المستوى الثقافي في الأسرة، وقلّة الرقابة والمتابعة، وانعدام التعاون الدائم بين الأسرة والمدرسة دورا في انحراف الطفل واتجاهه إلى الجنوح.

والتعاون الجاد والمتواصل بين المدرسة والأسرة يسهل اكتشاف مظاهر الانحراف والجنوح.

ثالثا: رسالة المدرسة في ميدان التوجيه التربوي والنفسي

إضافة إلى دور المعلم والأسرة ونجاعة المناهج التربوية، يلعب المتخصصون الاجتماعيون والنفسانيون دورا مهما في التعهد بالحالات التي تبدو عليها مظاهر الانحراف والجنوح ورعايتهم، وتواجد مثل هؤلاء المتخصصين مهم جدا للمدارس؛ لأن وجود طبيب عام وطبيب أسنان لا يكفي، فالجانب النفسي والاجتماعي للطفل جدير بالرعاية.

لأن دور الأخصائي الاجتماعي بالخصوص هو كشف انحراف الحدث مبكرا، واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة. (بقادة، 2008-2007، صفحة 154)

يعتمد المتخصص الاجتماعي في دراسته لكل حالة على تتبع سلوك الطفل في القسم بمساعدة المعلم، وعلى إجراء اختبارات طبية ونفسية، وإجراء لقاءات مع الأولياء والأسرة، وكذا الطاقم الإداري في المدرسة، والمكلف بعملية الضبط المدرسي.

رابعا: واجبات المدرسة في معالجة وتقديم الأحداث

إن دور المدرسة في إحداث السلوك الإجرامي يتبين في قول العالم (فكتور هيجو) "إن كل مدرسة تفتح يقابلها سجن مغلق" (سعيد جميل، 1988، صفحة 39). ولكن هذا لا يمنع أن

يكون للتعليم أثره العكسي في زيادة معدلات الجريمة، صحيح أن التعليم كثيرا ما يقضي على أنواع من الجرائم؛ بقضائه على ما يصحب الجهل من الإيمان بخرافات مختلفة من وجهة نظر الفرد تصدر عنها الجريمة بما يفتحه من سبل جديدة لارتزاق كانت مغلقة في وجه الفرد، وبما قد يعطيه من مكانة اجتماعية، ربما يحاول المتعلم الحرص عليها وبما قد يبذله المتعلم من وقت وجهد في الدراسة، ربما كان سيضيفان من المفاسد والشور، إلا أن انتشار التعليم على نطاق واسع، قد أضفى على إجرام العصر، إذ حوله من إجرام عنف وعدوان على الأشخاص إلى إجرام مدروس بمنطق وذكاء.

مع ذلك، فإن هناك مسألة ليست محل نزاع، هي أن التعليم يصقل الشخصية ومعها الميول الإجرامية إن وجدت، وهذا يؤدي إلى تخفيف حدة بعض الجرائم المرتبطة بالأمية والجهل مثل الاعتداء على الأشخاص والسرقة، ويحولها نحو أنواع أخرى من الإجرام المنتظم والمتمدن مثل النصب والتزوير والاختلاس، ونحو وسائل أكثر أحكاما مثل القتل بالسموم والأسلحة المتقدمة التي لا تحدث صوتا، وفي النهاية إلى الرسائل أكثر مهارة من غيرها.

حيث تعدّ المدرسة من أهم عوامل البيئة الخارجية للصغير والحدث، فمن أهم العوامل المؤثرة في سلوك الأحداث في المدرسة هي علاقة المدرسين بالطلاب، ونوع البرامج الدراسية والترفيهية، وقرب وبعد المدرسة عن محل سكن الطالب، وبيئة المدرسة، وموقع المدرسة ريف أو مدينة، هذه بعض العوامل المدرسية، وهناك بعض العوامل في البيئة الخارجية كالتغيرات المختلفة التي تحدث في المجتمع سياسية، أو طبيعية، وعوارض اجتماعية، والحروب والثورات وغيرها من العوامل التي لها أثر مباشر وغير مباشر على سلوك الحدث التي تدفع به إلى الجنوح. (سعيد جميل، 1988، صفحة 54)

إن المدرسة هي مؤسسة تهتم بالنشأة الاجتماعية للفرد، ولها دور وقائي هام لرصد كل السلوكات التي تنبئ بجنوح محتمل.

وبإمكان المدرسة أداء دورها المنشود، إذا تم تطوير وتفعيل البرامج والمناهج التربوية بما يتناسب وتطلعات الأطفال وتطور الأفكار؛ لأن المناهج القديمة أصبحت غير متأقلمة مع التطور الواقع في المجتمع سواء من حيث المحتوى أو من حيث التقنيات وطرق تلقين المعلومات، وطرق التقييم والامتحانات، وحتى طرق ووسائل معاينة التلاميذ.

كما أنه يجب تجهيز المدارس بتجهيزات متناسبة مع سن التلاميذ— تتماشى مع رؤية الطفل ليجد الفضاء المدرسي الذي يمنحه الراحة والطمأنينة. (بقيادة، 2008-2007، صفحة 149)

إضافة إلى منح الطفل فضاءات فنية ورياضية، تجعله يجد في المدرسة نشاطات يشغل بها أوقات فراغه لوقايتها من الانحراف والجنح. (بقيادة، 2008-2007، صفحة 149)

وتبقى علاقة المدرسة بالأسرة من أهم الواجبات المتبادلة بالنسبة للطرفين لدراسة متبادلة ومزدوجة لوضعية الطفل النفسية والمشكلات التي يعاني منها، ما يساهم في تصحيح سلوك الطفل.

وفي هذا الصدد، نذكر التجارب التي قامت بها عدة دول حول إنشاء مدارس بديلة في بعض الدول سميت بـ "مدارس الحظ الثاني" (بقيادة، 2008-2007، صفحة 150)، وهي مدارس تضم خاصة التلاميذ الذين يتسمون بأعراض السلوك الانحرافي و الجانح، يتم تأطيرها من طرف معلمين مدربين تدريباً خاصاً على فنون توفير جو تعليمي إيجابي يسمح بزيادة الشعور بالنجاح، بحيث تستوفي برامج هذه المدارس الاحتياجات الفرعية للتلاميذ من خلال تدخلات تتناسب مع كل حالة، وعدم اتباع نظام التقييم المعتاد و تصميم برامج مبنية على واقع هؤلاء التلاميذ، مع الأخذ بعين الاعتبار خلفياتهم الاجتماعية و الاقتصادية و السلوكية، وتحتوي على تقنيات من شأنها تغيير سلوكهم، كما أن إضفاء صفة التعاون على عملية التعلم يسمح بتجميع عدة دارسين في مجموعات تضم دارسين من مختلف الطبقات الاجتماعية و مختلف القدرات و المواهب، ويتلقون تقييماً جماعياً من قبل المدرسين، وهذه الطريقة تجعل التلاميذ يعتمدون على بعضهم البعض في الحصول على المكافآت الإيجابية وتؤدي إلى تكوين دوافع إيجابية لدى الدارسين تجاه المدرسين والمدرسة وحول ذواتهم. (عسوس، 1996، صفحة 12)

خاتمة

تعد المدرسة مرحلة مهمة في بناء شخصية الفرد، ينتقل من خلالها الطفل إلى محيط أكبر من الأسرة ويحتك بأشخاص غرباء ومختلفين عنه من حيث السلوك والتربية والظروف الاجتماعية، فيؤثر ويتأثر بكل ما يحيط به، وهنا يأتي دور المدرسة من خلال المعلم والطاقت الإداري والمتخصصين الاجتماعيين والنفسانيين في مراقبته وتقويم سلوكه لحمايته من الانحراف والجنوح، وذلك مع التنسيق المتواصل مع الأسرة.

ومن خلال هذه الدراسة نوصى بما يلي:

- ينبغي للنظم التعليمية إضافة الى الاضطلاع بأنشطة التدريب الأكاديمي والمهني، أن تولي اهتماما خاصا لتعليم القيم الأساسية وتنمية الاحترام لهوية الطفل وأنماطه الثقافية، وتعزيز وتنمية شخصيات الأحداث ومواهبهم وقدراتهم العقلية والبدنية إلى أقصى طاقتها، واشتراك الأحداث بنشاط وفعالية في العملية التربوية، بدلاً من كونهم مجرد موضوع لها.
- التركيز على توجيه طاقات الفرد نحو نواح إيجابية (الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية)، وتعزيز قدراته ودعمه نفسياً ومعنوياً، وتشجيعه للمضي نحو الأفضل، وإزالة المشاعر السلبية التي يعانها (الخوف والعداء والشعور بالذنب وبالذونية)، وإبعاده عما يثير أعصابه، وتعليمه ضبط انفعالاته. مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل حالة وأسبابها.
- يجب على الجهات المشرفة على التعليم أن تراعي في تأهيل المعلم المسؤول على النشء أن يتمتع بقسط كاف من الثقافة التقويمية، ووضع خطة تعليمية تحتوي على نظام يكفل الكشف عن العناصر التي تعاني من الأعراض المنذرة بالانحراف.
- إنشاء مراكز متخصصة لحماية الأحداث الجانحين التي تم النص عليها بموجب قانون حماية الطفل، وتطبيقها على أرض الواقع؛ لأنها تعد ضرورية لاستكمال عملية الإصلاح والتأهيل للأحداث الجانحين.
- اتخاذ كافة التدابير الوقائية اللازمة في الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية.
- استخدام مقاييس الانحراف السلوكي في المدارس للتنبؤ المبكر بالجنوح، ومعالجته قبل تفاقم المشكلة.
- وتبقى علاقة المدرسة بالأسرة من أهم الواجبات المتبادلة بالنسبة للطرفين لدراسة متبادلة ومزدوجة لوضعية الطفل النفسية والمشكلات التي يعاني منها، ما يساهم في تصحيح سلوك الطفل.
- منح الطفل فضاءات فنية ورياضية تجعله يجد في المدرسة نشاطات يشغل بها أوقات فراغه لوقايته من الانحراف والجنوح.
- إدراج أقسام خاصة تستوعب الأطفال ذوي السلوك العدواني، أو إنشاء مدارس متخصصة لهؤلاء؛ لأن عددهم كبير جداً، وهو المطلب الضروري الذي بات على وزارة التربية النظر فيه.

قائمة المراجع

1. السعود، طارق علي. (2003). الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة. الكويت: أكاديمية سعد البد لله للعلوم الأمنية.
2. الشواربي، عبد الحميد. (2003). جرائم الأحداث. القاهرة: دار المطبوعات الجامعية.
3. بختي، ا. (2014). جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس : الأسباب والعوامل و الجزاء والعلاج. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. بقادة، زينب حميدة. (2007-2008) أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، قسم علوم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الجنائي، جامعة الجزائر، 2007-2008. الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، قسم علوم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الجنائي.
5. بن الشيخ، بختي. (1990). التفكك الأسري و انحراف الأحداث. الجزائر، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علم النفس. معهد علم النفس، جامعة الجزائر.
6. جدعون، ن. ج. (2010). جرائم الأحداث في القانون الدولي والداخلي: دراسة مقارنة، لبنان : منشورات زين الحقوقية.
7. ديلمي، عبد العزيز. (2013). وظائف وأدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث. أكاديمية الدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشلف قسم العلوم الاجتماعية ، العدد. 10
8. زيدومة، درياس. (2007). حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
9. سعيد جميل، سليمان. (1988). الرسوب و التسرب في التعليم الأساسي. مجلة تعلم الجماهير، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، السنة الخامسة و العشرين ، العدد 45، تونس.
10. عسوس، عمر. (1996). دور المدرسة في الوقاية من الانحراف و السلوك الإجرامي. مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باجي مختار، الجزائر.
11. محمد، ريبوار صابر. (2015). حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية. القاهرة: حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية.
12. نبيه، نسرين عبد الحميد. (2009). المؤسسات العقابية وإجرام الأحداث. القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية.
13. نسناس، صفية، 03 07. Consulté le sur <http://elmihwar.com>: <http://elmihwar.com>. 2021.